



أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية: "دراسة على المصارف التجارية الليبية"

أ.جمعة محمد الأوجلي،² د. عبد السلام أحمد الكزة،³ د. أنس عبد القادر عامر.

1. محاضر مساعد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

2. أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - جامعة بنغازي - abdsalam.alkizza@uob.edu.ly

3. أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - جامعة بنغازي - Anas.amer@uob.edu.ly

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6811>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: لا يوجد

الملخص:

اهتمت العديد من الدراسات باختبار تأثير تطبيق أدوات الحوكمة على الجوانب المختلفة لأنظمة وإداء المؤسسات. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي على جودة التقارير المالية المنشورة من ناحية العرض والتصنيف والافصاح. استخدمت الدراسة مدخل دراسة الحالات المتعددة للتحقق بشكل معمق من وجود علاقة بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة (التي تم استكشافها من خلال مقابلات شخصية مع أمناء سر وأعضاء مجلس إدارة وهيئة مراقبة في المصارف الثلاثة المشاركة) والبيانات المالية المنشورة والتي تم وتقييم جودتها وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المصارف تحت الدراسة ملتزمة إلى حد بعيد بمتطلبات دليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي مع اختلافها في تاريخ التطبيق، كما أن تطبيقها للمتطلبات عزز من جودة البيانات المالية المنشورة.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.



The Impact of Applying Corporate Governance Requirements on Financial Reports Quality of the Libyan Banks

¹Mr. Jummah Mohammed Alwjali, ²Dr. Abdelsalam Ahmed Alkizza, ³Dr. Anas Abdulgader Amer.

1. Assistant Lecturer- University of Benghazi.
2. Associate Professor-Accounting Department-University of Benghazi- abdelsalam.alkizza@uob.edu.ly.
3. Assistant Professor-Accounting Department-University of Benghazi- Anas.amer@uob.edu.ly.

Abstract

Previous research test the impact of corporate governance on different aspects of organizational systems and performance. This study aims to test the impact of the application of governance guidance issued by Libyan Central Bank on the quality of the financial reports of Libyan commercial banks. For this purpose, the study uses a multiple case study approach to deeply investigate and explore this supposed relationship. Semi-structured interviews with board members show that the participated banks are, to a very large extend, follow the Central Bank governance guidance. Moreover, the content analysis revealed that the application of corporate guidance has led to an improvement in the quality of the published financial reports.

Keywords: None.

1. مقدمة
اهتم البحث في المجال الإداري والمالي
بتأثير الحوكمة ومتطلباتها على أنشطة
المؤسسات وأنظمتها وممارساتها وأدائها
وتقاريرها. والمجاسبة كنظام
للمعلومات تأثرت كغيرها بتطبيقات
الحوكمة وحظيت بنصيبها المهم من
البحث والذي تميل نتائجه بشكل كبير
إلى وجود علاقة إيجابية بين الالتزام
بمتطلبات الحوكمة وتحسن وتطور
الأنظمة والتطبيقات المحاسبية
والمالية.



ابرزت الحاجة إلى تطوير وتبني مبادئ
حوكمة المؤسسات. اوجد ذلك علاقة
افتراضية بين تطبيق مبادئ الحوكمة
وجودة البيانات المالية، قادت الباحثين
إلى قياسها في بيئات اقتصادية متقدمة
ونامية. على مستوى الاقتصاديات
المتقدمة، يؤكد Cohen وآخرون
(2011)، اعتماداً على استبيان شمل
342 رجل أعمال امريكي، أن هناك
تأثيراً إيجابياً لتطبيق متطلبات حوكمة
الشركات (متمثلة في حجم واستقلالية
مجلس الإدارة، ملكية المديرين
التنفيذيين للأسهم، وخبرة لجنة
المراجعة) على جودة التقارير المالية.
كما يرى Bonetti وآخرون (2016) أن
وجود مجلس إدارة قوي له تأثير إيجابي
على جودة التقارير المالية أقوى من
فرض الدولة لمعايير المحاسبة الدولية
أو مبادئ الحوكمة. أيضاً، يخلص
Hussainey & Barakat (2013) إلى أن
استقلالية مجلس الإدارة، وزيادة
فعالية لجنة المراجعة تساهم في

تأتي هذه الدراسة كمساهمة
في الجهد البحثي من خلال تبني أسلوب
الحالات المتعددة - Multiple case-
study approach لاستكشاف العلاقة
بين الالتزام بمتطلبات دليل الحوكمة
المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا
المركزي وجودة التقارير الختامية لعدد
من المصارف التجارية الليبية.
استخدمت الدراسة أداتين رئيسيتين
لجمع البيانات. استهدفت المقابلة
الشخصية شبه المنظمة - Semi-
structured interview أعضاء
مجالس إدارة وامناء سر المصارف
الثلاثة للوقوف على مدى التزام
المصارف بمتطلبات الحوكمة، فيما
استهدف تحليل محتوى التقارير
الختامية مدى تطور وتحسن محتواها
واستيفائها لمتطلبات الحوكمة ومعايير
المحاسبة الدولية.

2.مراجعة الأدب

يعتبر هدف تحسين جودة
البيانات المالية من أهم الأهداف التي



تؤكد دراسة عبد الفتاح (2013) على أن حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها تؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية وبالتالي تقرير المراجع الخارجي. في دراسة على عدد 112 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية، توصل عزازي (2019) إلى أن الحوكمة الفعالة تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة البيانات المالية خاصة من حيث توقيت النشر. كما وجد غريب وآخرون (2020) أن هناك علاقة إيجابية بين وجود آليات حوكمة (مثل لجان المراجعة، ونظام رقابة داخلية فعال، وغيرها) وجودة التقارير المالية وتحسين مستويات الربحية. تدعم دراسة حسين (2020) التي شملت 56 شركة مصرية هذه العلاقة، حيث وجدت أن الالتزام بآليات الحوكمة تدعم جودة التقارير المالية، ومع وجود إدارة تنفيذية كفؤة، يرتفع مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية. بالمقابل، توصل عطية (2021)، في دراسته التي

تحسين جودة تقارير المخاطر في المصارف الأوروبية. أيضاً، أهتم البحث المحاسبي في الاقتصاديات النامية بالعلاقة بين الحوكمة والبيانات المالية بأبعادها المختلفة (محتوى التقارير، توقيت إصدارها، موضوعية البيانات، ومدى ملائمة المعلومات المالية لقرارات الاستثمار، وغيرها). يخلص عثمان (2016) إلى أن معظم الشركات المدرجة بالأسواق المالية العربية ملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة (ربما يعزى ذلك للالتزام الذي تفرضه تشريعات الأسواق المالية)، وأن عوامل مثل حجم مجلس الإدارة واستقلاليته غير مؤثرة على جودة التقارير المالية مؤكداً وجود إدارة للأرباح بدرجات متفاوتة بين هذه الشركات. يستنتج عبدالله (2016) أن لجان الحوكمة، وخاصة لجنة المراجعة، تساهم في تعزيز الإفصاح والشمول في التقارير المالية.



دراسة الحربي (2021) والتي

شملت المصارف المدرجة بسوق المال

السعودي توصلت إلى وجود تأثير

إيجابي لبعض آليات الحوكمة (حجم

مجلس الإدارة واستقلالية لجنة

المراجعة) على جودة التقارير المالية،

بينما لا يوجد أي تأثير لآليات أخرى

(استقلالية مجلس الإدارة، دورية

اجتماعات لجنة المراجعة، ودورية

اجتماعات مجلس الإدارة) على جودة

التقارير.

3. مشكلة الدراسة:

تحظى مبادئ وآليات

الحوكمة باهتمام كبير من قبل

الباحثين، في بيئات اقتصادية متقدمة

ونامية، خاصة وأنها اقترحت كحل

للمشاكل التي عانت منها المؤسسات

الاقتصادية وأدت إلى فشل العديد

منها. على سبيل المثال، تم اختبار تأثير

خصائص مجلس الإدارة ولجان

المراجعة على جودة التقارير المالية

(Cohen وآخرون، 2011؛ عبدالفتاح،

شملت 30 شركة مدرجة بالبورصة

المصرية، إلى وجود تأثير سلبي للجان

المراجعة على توقيت إصدار التقارير

المالية.

أكدت نتائج عدد من

الدراسات الدور الذي تلعبه حوكمة

المؤسسات في الحد من ممارسة الأرباح

(بن لسود، 2015)، وتحسين جودة

ودقة البيانات المالية (عاد وآخرون،

2018؛ لمين، 2021؛ نورالدين وبن

زاف، 2019؛ مكاوي، 2019؛)،

وتحسين الأداء المالي (البشير،

2017)، وتطوير مهنة المحاسبة

والمعلومات المالية (بوقندورة، 2021)،

وتوفير تقارير ملائمة وذات صلة

بالقرارات الاستثمارية (خيرالله،

2021). كما خلصت دراسة حديثة قام

بها المطيري (2022) إلى أن الحوكمة

الالكترونية تساهم في تحقيق النزاهة

والموضوعية وتزيد من درجة ملائمة

المعلومات المحاسبية وموثوقيتها.



المؤسسات بشكل عام، وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص؛ حيث صدر القرار 134 لعام 2006م الذي يلزم الشركات الليبية بتطبيق حوكمة الشركات، تلاه إصدار دليل حوكمة المصارف عام 2010. يؤكد جبريل (2018) أن هناك قصوراً في تطبيق آليات الحوكمة في معظم المؤسسات المالية، ويخلص الدرياق والعبيدي (2021) إلى وجود قصور في تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة من قبل المصرف المركزي والمصارف التجارية الليبية. بالمقابل، أجرى عامر (2020) دراسة شملت ثلاث آليات حوكمة داخلية (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وجودة وظيفة المراجعة الداخلية) ووجد أن لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية المنشورة والحد من الفساد المالي والتجاوزات الإدارية. في ضوء ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية استكشاف "مدى تأثير متطلبات الحوكمة المطبقة في

Hussainey & Barakat: 2013،
Bonetti وآخرون، 2016؛
عبدالله، 2016؛ البشير، 2017؛ عاد
وآخرون، 2018؛ نورالدين وبن زاف،
2019؛ مكاوي، 2019؛ عامر، 2020؛
خيرالله، 2021؛ عطية، 2021؛
الحري، 2021)، ودراسة تأثير تبني
آليات الحوكمة الداخلية والخارجية
(المراجعة الداخلية والخارجية والرقابة
الداخلية، والافصاح والشفافية) على
جودة التقارير المالية (بن لسود،
2015؛ غريب وآخرون، 2020؛
الدرياق والعبيدي، 2021)، وقياس
تأثير تطبيق حوكمة الشركات على
جودة المعلومات المحاسبية من حيث
التوقيت (عزازي، 2019)، ومن حيث
الاعداد والافصاح (لمين، 2021)، ومن
حيث الملائمة والموثوقية (المطيري،
2022) برغم ذلك، يمكن ملاحظة ندرة
البحث في هذا المجال على مستوى
المؤسسات الليبية. ربما يعود ذلك
لتأخر تطبيق آليات الحوكمة في هذه



لدراسات مستقبلية في هذا المجال،
كما يمكن ان تمثل دليلاً عملياً مدعوماً
بمنهجية علمية موثوقة يساعد
القائمين على المؤسسات الاقتصادية
على تطوير وتبني آليات حوكمة تناسب
أهدافها وتطلعاتها.

5. منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة
الاستكشافية إيجاد علاقة موضوعية
بين متغيراتها من خلال قياس مدى
التزام المصارف بمتطلبات دليل
الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا
المركزي وربطه بمقاييس جودة التقارير
المالية التي تفرضها معايير المحاسبة
الدولية والمتعلقة بالعرض والتصنيف
والإفصاح. لتحقيق ذلك، تستخدم
الدراسة مدخل الحالات المتعددة
مع Multiple case-studies approach
طرق مختلفة لتجميع البيانات
وتحليلها احصائياً.

6. حالات الدراسة:

المصارف التجارية الليبية على جودة تقاريرها المالية المنشورة"

4. أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة بيان
تأثير تطبيق متطلبات الحوكمة على
جودة تقارير المصارف التجارية
المنشورة. لتحقيق ذلك، تهدف إلى
التعرف على مدى تقبل ومستوى
تطبيق المصارف لمتطلبات الحوكمة،
والوقوف على جودة التقارير المالية
المنشورة من حيث العرض والتصنيف
والإفصاح.

وتعد هذه الدراسة امتداداً
للاهتمام البحثي المتزايد المتعلق
بمحاولة الوصول إلى إطار نظري يشرح
العلاقة بين تطبيق متطلبات وآليات
الحوكمة وتأثيرها الإيجابي على الأداء
المؤسسي بجوانبه المختلفة المتضمنة
إعداد التقارير، الإنتاجية والعمليات
الداخلية، الأداء المالي، رضا العاملين
والعملاء والملاك. عليه، يمكن أن
تشكل الدراسة إضافة للبحث وأساس



مجالس إدارة المصارف الثلاثة المشاركة، هدفت إلى تجميع معلومات أولية حول بداية التطبيق الفعلي لدليل الحوكمة ومدى التزام المصارف بمتطلباته بشكل عام، وشكلت أساساً ساعد بشكل كبير في تصميم أسئلة المقابلة الشخصية المنظمة semi-structured interview والتي استهدفت 39 مشاركاً (21 عضو مجلس إدارة، 15 مدير إدارة، 3 موظفين إدارة مراجعة داخلية). كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى content analysis للتقارير المالية المنشورة للفترة التالية لتطبيق دليل الحوكمة من حيث العرض والافصاح والمحتوى بالمقارنة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة (المعيار رقم 1: عرض القوائم المالية، والمعيار رقم 9: الأدوات المالية). جدول (1) يبين التقارير المالية التي تم تحليلها لكل مصرف من المصارف المشاركة.

ارتكزت الدراسة على ثلاثة حالات دراسية تعتبر من أكبر المصارف التجارية في ليبيا وهي:
- مصرف الجمهورية: مصرف مملوك للقطاع العام وتقع إدارته الرئيسية بمدينة طرابلس. يعتبر من أكبر مصارف ليبيا بحجم أصول بلغ 20 مليار دينار ليبي وعدد فروع 146.
- مصرف التجارة والتنمية: قطاع خاص وتقع إدارته الرئيسية بمدينة بنغازي وعدد فروعه 16.
- المصرف التجاري الوطني: مصرف مملوك للقطاع العام وتقع إدارته الرئيسية بمدينة البيضاء وعدد فروعه 69.
7. طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية والتقارير المالية كمصادر رئيسية لجمع البيانات. استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية على مرحلتين؛ بدأت بمقابلات مفتوحة مع أمناء سر

جدول رقم (1): التقارير المالية المستخدمة في تحليل المحتوى

البيان	التقارير المالية المتوفرة بعد تطبيق الحوكمة
مصرف الجمهورية	التقارير المالية للأعوام 2012 إلى 2017
مصرف التجارة والتنمية	التقارير المالية للأعوام 2011 إلى 2020
المصرف التجاري الوطني	بدأ تطبيق دليل الحوكمة عام 2021

7. تحليل البيانات:

يبين هذا الجزء تحليلاً وصفيًا للجزء المتعلق بالبيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، والتي تم جمعها من خلال استمارة المقابلة الشخصية المهيكلية حيث

تعكس البيانات الواردة في الجزء الأول من استمارة الاستبيان مجموعة من المتغيرات وهي: (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة، والمشاركات في الدورات والندوات التخصصية).

جدول (2): معلومات عن المشاركين في الدراسة

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	ليسانس	دبلوم عالي
	33.3 %	30.8 %	23.1 %	7.7 %	5.1 %
التخصص	المحاسبة	إدارة الأعمال	التمويل والمصارف	اقتصاد	القانون
	48.7 %	23.1 %	7.7 %	12.8 %	7.7 %
الوظيفة	عضو مجلس إدارة	مدير إدارة عليا	مراجع داخلي		
	53.8 %	38.5 %	7.7 %		
سنوات الخبرة	أقل من 5	5 إلى 10	10 إلى 20	أكثر من 20	
	12.8 %	41 %	20.6 %	25.6 %	
المشاركة في الدورات والندوات	صفر	1 إلى 5	6 إلى 10	أكثر من 10	
	7.7 %	12.8 %	30.8 %	48.7 %	

الجامعية في التخصصات ذات العلاقة بمهامهم (العلوم الإدارية والمالية

يبين جدول (2) أن جميع المشاركين في الدراسة من ذوي المؤهلات

تتجاوز خمسة أعوام ومشاركون في دورات وندوات تدريبية في مجالهم الوظيفي.

والاقتصاد والقانون)، حوالي 64% منهم يحملون مؤهلات عليا (دكتوراه وماجستير)، أكثر من نصفهم أعضاء مجالس إدارة، معظمهم يملكون خبرة

جدول (3): استقصاء عن التزام المصارف المشاركة بتطبيق أساسيات دليل الحوكمة

البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية	المصرف التجاري الوطني
1	عام 2012	عام 2010	عام 2021
2	9	9	9
3	نعم	نعم	نعم
4	3	2	3
5	نعم	نعم	نعم
6	نعم	نعم	نعم
7	نعم	نعم	نعم
8	نعم	نعم	نعم
9	نعم	نعم	نعم
10	نعم	0	0
11	نعم	نعم	نعم
12	نعم	نعم	نعم

ذلك على عدم وجود علاقة بين طبيعة ملكية المصرف (عامة أو خاصة) والالتزام بتطبيق متطلبات المصرف المركزي. بالمقابل، تأخر تطبيق المصرف التجاري الوطني لدليل الحوكمة يجعل من غير الممكن قياس التأثير على البيانات المالية المنشورة. عليه استبعد

اختلفت استجابة المصارف المشاركة في الدراسة لتعليمات المصرف المركزي فيما يتعلق بتطبيق دليل الحوكمة. مصرف التجارة والتنمية باشر تطبيق الدليل بمجرد صدوره، ومصرف الجمهورية بعده بعامين، فيما تأخر التجاري الوطني في تطبيق الدليل إلى عام 2021. ربما يدل

جدول (4) يبين بتفصيل أكثر آراء المشاركين في الدراسة حول تطبيق متطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة. يلاحظ تأكيد جميع المشاركين بأن مجلس الإدارة يقوم باختيار رئيسه، وعدم وجود علاقة قري لأى من أعضاء المجلس والمراجعين الخارجيين، وعدم ارتباطهم بأي أطراف لها مصالح اقتصادية مع المصرف، والتأكيد على استقلالية إدارة الامتثال وإدارة المراجعة الداخلية، وتقيد مراجعي الحسابات بالمعايير والتشريعات التي تحكم عملهم.

المصرف من دراسة العلاقة بين تطبيق الدليل وجودة البيانات المالية. من خلال الجدول يمكن القول إن تطبيق المصارف المشاركة للدليل مقبول إلى حد كبير من ناحية حجم مجلس الإدارة، دورية الاجتماعات وكفائتها، وجود أعضاء مستقلين وعددهم، تكوين لجان الحوكمة الأساسية واجتماعاتها. باستثناء مصرف الجمهورية، لم تعتمد المصارف المشاركة في الدراسة إلى تكوين لجان اختيارية. مع ذلك، يرى أمناء سر مجالس الإدارة ان هناك قصوراً في تطبيق دليل الحوكمة في المصارف الثلاثة.

جدول (4): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس المجلس	3.00	0
2 تتمتع إدارة الامتثال بدرجة عالية من الاستقلالية	2.92	0.35
3 لا يرتبط أعضاء المجلس بعلاقة قري بالمراجع الخارجي	2.90	0.31
4 لا يرتبط أعضاء المجلس بأي أطراف لها مصالح اقتصادية مع المصرف	2.87	0.41
5 يتقيد مراجعي الحسابات بجميع المعايير والتشريعات التي تحكم عملهم	2.85	0.37
6 يدعم مجلس الإدارة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	2.79	0.61

الخارجي وتحديد اتعابه وتقييم كفاءته، ثم الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية، يلهمها دراسة برنامج المراجعة الخارجية وإبداء الرأي حياله، ثم تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وأخيراً دراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل بمتوسط حسابي بلغ 2.54 وانحراف معياري 0.72.

جدول (5) يعرض مدى التزام المصارف المشاركة بمتطلبات دليل الحوكمة فيما يتعلق بلجنة المراجعة. يبين الجدول أن الإجابات تدعم الالتزام بالدليل حيث حصل متطلب تقديم توصيات بتكليف مدير المراجعة الداخلية واعفائه على أعلى نسبة موافقة بمتوسط حسابي بلغ 2.92 وانحراف معياري 0.27، يليه متطلب التوصيات بخصوص تعيين المراجع

جدول (5): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 تقدم لجنة المراجعة توصيات فيما يتعلق بتكليف مدير المراجعة الداخلية وإعفائه	2.92	0.27
2 تقدم لجنة المراجعة توصيات بخصوص تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه	2.87	0.34
3 تتولى لجنة المراجعة تقييم كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي	2.87	0.34
4 تقوم لجنة المراجعة بالرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية	2.82	0.56
5 تقوم لجنة المراجعة بدراسة برنامج المراجعة الخارجية وإبداء رأيها حياله	2.79	0.41
6 تتولى لجنة المراجعة تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية	2.72	0.60
7 تتولى لجنة المراجعة دراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل	2.54	0.72

انحراف معياري 0.16) الخاص بإجابات المشاركين عن متطلب تقييم اللجنة السنوي لمهام وخطط وإجراءات وهيكل المخاطر وتعديلها وفق الظروف

يدعم جدول (6) التزام المصارف المشاركة بمتطلبات دليل الحوكمة المتعلقة بلجنة المخاطر حيث يتراوح المتوسط الحسابي من 2.97

إدارة مستقلين، تأهيل أعضاء اللجنة في مجال المخاطر المصرفية، كفاية العنصر البشري والموارد الأخرى اللازمة لعمل إدارة المخاطر، وغيرها من المتطلبات التي تعكس علاقة لجنة المخاطر مع الإدارة التنفيذية من جهة وعلاقتها مع مجلس الإدارة من جهة أخرى

المحيطة، إلى 2.64 (انحراف معياري 0.78) الخاص بمتطلب مساعدة مجلس الإدارة في رسم سياسة المخاطر. يلاحظ من الجدول أن جميع المهام المناطة بلجنة المخاطر متبناه من قبل المصارف المشاركة بناءً على آراء المشاركين في الدراسة وأهمها، عقد اجتماعات دورية ربع سنوية للجنة، تشكيل اللجنة بأغلبية أعضاء مجلس

جدول (6): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة المخاطر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.59	2.74	1 تعقد لجنة المخاطر اجتماعات دورية ربع سنوية على الأقل
0.66	2.69	2 أغلب أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
0.78	2.64	3 تساعد اللجنة مجلس الإدارة في رسم سياسة المخاطر
0.54	2.85	4 تشرف اللجنة على عمل الإدارة العليا في مجال المخاطر
0.31	2.90	5 لدى أعضاء اللجنة معرفة وإلمام كافٍ بطبيعة المخاطر المصرفية
0.47	2.79	6 تراجع اللجنة، سنوياً على الأقل، سياسة المخاطر الخاصة بالمصرف وتقتراح التوصيات
0.27	2.92	7 تتطلع اللجنة على تقارير إدارة المخاطر الدورية وتراجعها قبل عرضها على مجلس الإدارة
0.43	2.85	8 تراجع اللجنة سنوياً مسؤوليات ومهام مدير المخاطر وتقتراح التعديلات اللازمة
0.16	2.97	9 تقيم اللجنة سنوياً مهام وخطط وإجراءات وهيكل المخاطر وتعديلها وفق الظروف المحيطة
0.41	2.87	10 تقيم اللجنة سنوياً كفاية العناصر البشرية وغيرها من متطلبات عمل إدارة المخاطر

المؤهلات المطلوبة والمعايير الأساسية لتقييم شاغلي الوظائف العليا، كما تضع سياسات واضحة تنظم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبرامج التدريب المستمر لهم، وتقديم التوصيات اللازمة بخصوص تعيين أو إقالة المدير العام والإدارات العليا.

يبين الجدول (7) أن آراء المشاركين تدعم التزام المصارف تحت الدراسة بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بلجنة التعيينات والمكافآت. من خلال آراء المشاركين، يلاحظ التزام اللجنة بمتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعيينات والمكافآت وتحديد

جدول (7): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة التعيينات والمكافآت

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعيينات والمكافآت	2.97	0.16
2 تقوم اللجنة بتحديد المؤهلات المطلوبة للوظائف العليا وتراجعها سنوياً	2.90	0.31
3 تضع اللجنة سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والمرتبات للموظفين	2.90	0.31
4 تضع اللجنة المعايير الأساسية لتقييم شاغلي الوظائف العليا	2.79	0.41
5 تضع اللجنة سياسات واضحة تنظم المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة	2.67	0.62
6 تقوم اللجنة بالتأكد من إعداد خطط وبرامج تدريب مستمر لأعضاء مجلس الإدارة	2.67	0.48
7 تقدم اللجنة التوصيات اللازمة بخصوص تعيين أو إقالة المدير العام والإدارات العليا	2.46	0.79

اللوائح التنفيذية المتعلقة بمهام لجان الحوكمة، وسياسات الإفصاح الخاصة بإجراءات الحوكمة، وتقديم التوصيات بشأن عضوية لجان مجلس الإدارة وتداول عضويتها.

فيما يتعلق بلجنة الحوكمة، يلخص جدول (8) آراء المشاركين التي تبين مساهمة اللجنة في إعداد ومراجعة أخلاقيات عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ومراجعة

جدول (8): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة الحوكمة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 تساهم اللجنة في إعداد ومراجعة المعايير الأخلاقية التي تحكم عمل المجلس والإدارة التنفيذية	2.97	0.16
2 تراجع اللجنة اللوائح التنظيمية المتعلقة بمهام لجان الحوكمة وتتابع عملها	2.97	0.16
3 تراجع اللجنة وتتابع سياسات وإجراءات الإفصاح وتقترح التعديلات ان وجدت	2.97	0.16
4 تضع اللجنة إطاراً عاماً لأسس الحوكمة في المصرف وتقوم بتعديلها إذا لزم الأمر	2.87	0.34
5 تقدم اللجنة توصيات بشأن عضوية لجان مجلس الإدارة والنظر في إمكانية تداول عضويتها	2.85	0.37
6 بالاشتراك مع إدارة المصرف، تعد اللجنة وتراجع الإفصاحات الخاصة بإجراءات الحوكمة	2.82	0.39

دراسة تأثير ذلك على التقارير المالية

المنشورة.

9. جودة العرض:

تحليل محتوى التقارير

المالية يبين التزام مصرف الجمهورية

بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بإعداد

ونشر القوائم المالية المطلوبة وفق

معايير المحاسبة الدولية، فيما يلاحظ

عدم التزام مصرف التجارة والتنمية

بإعداد قائمتي التدفقات النقدية

والتغير في حقوق الملكية. عدا ذلك،

يلتزم المصرفان باحتواء التقارير على

ملخص للسياسات المحاسبية

ومقارنات مع سنوات سابقة والالتزام

8. جودة التقارير المالية:

في هذا الجزء من الدراسة

العملية تم تحليل المحتوى المعلوماتي

للتقارير المالية للمصارف المشاركة

ومدى تلبيتها لمتطلبات الحوكمة

المتضمنة في العرض والتصنيف

والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة

الدولية ودليل حوكمة المصارف الليبي.

تم تحليل محتوى التقارير المالية

لمصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية،

فيما استبعد المصرف التجاري الوطني

من التحليل بسبب تأخر تبني المصرف

لمتطلبات دليل الحوكمة إلى عام

2021؛ الأمر الذي جعل من غير الممكن

بأساس الاستحقاق وتقييم فرض الاستمرارية عند الاعداد.

جدول (9): عرض القوائم المالية

مصرف التجارة والتنمية	مصرف الجمهورية	البيان
2020 إلى 2011	2012 إلى 2017	1 القوائم المالية المعتمدة بعد تطبيق دليل الحوكمة
نعم	نعم	2 يتم إعداد ونشر قائمة المركز المالي
نعم	نعم	3 يتم إعداد ونشر قائمة الأرباح والخسائر
لا	نعم	4 يتم إعداد ونشر قائمة التغير في حقوق الملكية
لا	نعم	5 يتم إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية
نعم	نعم	6 تتضمن القوائم ملخص للسياسات المحاسبية
نعم	نعم	7 تتضمن القوائم المالية مقارنات مع فترات سابقة
نعم	نعم	8 يقيم فرض استمرارية المنشأة عند اعداد البيانات المالية
نعم	نعم	9 تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق

10. جودة التصنيف:

أصولها وخصومها إلى متداولة وغير متداولة أو عرضها حسب درجة سيولتها، حيث ينص معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية على: "فيما يخص بعض المنشآت المالية، يوفر عرض الأصول والالتزامات بحسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي للسيولة معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملائمة من العرض بحسب المتداول/ غير المتداول وذلك لأن

بالنظر إلى عامل تصنيف القوائم المالية يلاحظ اختلافاً كبيراً بين المصرفين. يفصل مصرف الجمهورية الأصول المتداولة عن غير المتداولة، وكذلك الأمر بالنسبة للالتزامات؛ بينما لا يوجد فصل لهذه البنود في تقارير مصرف التجارة والتنمية. هذا الاختلاف لا ينتقص من درجة التزام المصرفين بمعايير المحاسبة الدولية التي تسمح للمنشآت المالية بتصنيف

المنشأة لا تقدم سلعاً قابلة للتحديد
بشكل واضح".
بناءً عليه، يمكن إرجاع
الاختلاف في تصنيف البنود إلى الأساس
المتبع لكل مصرف؛ حيث يصنف
مصرف الجمهورية بنود الأصول
والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة
فيما يعتمد مصرف التجارة والتنمية
درجة سيولة البند كأساس لترتيب
البنود ضمن قائمة المركز المالي.

جدول (10): تصنيف القوائم المالية

البيان			مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية
1	تعرض الأصول المتداولة منفصلة عن الأصول غير المتداولة	نعم	لا	
2	تعرض الالتزامات المتداولة منفصلة عن الالتزامات غير المتداولة	نعم	لا	
3	تصنف الاستثمارات العقارية كأصول غير متداولة	نعم	لا	
4	تصنف الأصول المتوقع تحصيلها خلال سنة متداولة	نعم	لا	
5	تصنف الأصول المتوقع تحصيلها بعد أكثر من سنة غير متداولة	نعم	لا	
6	تصنف الالتزامات المتوقع سدادها خلال سنة متداولة	نعم	لا	
7	تصنف الالتزامات المتوقع سدادها بعد أكثر من سنة غير متداولة	نعم	لا	

11. جودة الإفصاح:
يبين جدول (11) التزام
المصارف المشاركة في الدراسة
بالإفصاح عن القوائم المالية المعتمدة
من المراجع الخارجي على الموقع الرسمي
مع عرض الإيضاحات المتممة حسب
معايير المحاسبة الدولية. بالمقابل، لا
يلتزم المصرفان بالإفصاح عن المعايير
الأخلاقية المطبقة، وعن مدى فعالية
إجراءات الحد من المخاطر المصرفية،
وعن مكافآت ومزايا أعضاء مجلس
الإدارة، وعن الأهداف الاستراتيجية
وهيكل المساهمات الرئيسية للمصرف
وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه من
حيث الاستقلالية. ينفرد مصرف
الجمهورية بالإفصاح عن ممارسات
الحوكمة المتبناة، وعن السياسات
المعتمدة في حال تضارب المصالح، وعن

آلية الترشح لعضوية المجلس وكيفية
تكوين اللجان المنبثقة عنه. بالمقابل،
ينفرد مصرف التجارة والتنمية
بالإفصاح عن سياسات التوظيف
وبرامج التطوير، وعن المخاطر المحيطة
بالمصرف.

جدول (11): الإفصاح في القوائم المالية

البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والنمية
1 الإفصاح عن القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي	نعم	نعم
2 الإفصاح عن التقارير المالية على الموقع الرسمي للمصرف	نعم	نعم
3 عرض الإيضاحات المتممة حسب معايير المحاسبة الدولية	نعم	نعم
4 الإفصاح عن ممارسات الحوكمة التي يتبناها المصرف	نعم	لا
5 الإفصاح عن المعايير الأخلاقية التي يتبناها المصرف	لا	لا
6 الإفصاح عن مدى فعالية إجراءات الحد من المخاطر المصرفية	لا	لا
7 الإفصاح عن السياسات المعتمدة في حال تضارب المصالح	نعم	لا
8 الإفصاح عن سياسات التوظيف وبرامج التطوير.	لا	نعم
9 الإفصاح عن الأهداف الاستراتيجية للمصرف	نعم	نعم
10 الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمصرف	لا	نعم
11 الإفصاح عن هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف	نعم	نعم
12 الإفصاح عن آلية الترشح لعضوية مجلس الإدارة	نعم	لا
13 الإفصاح عن كيفية تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	نعم	لا
14 الإفصاح عن تركيبة مجلس الإدارة ولجانه من حيث الاستقلالية	نعم	نعم
15 الإفصاح عن مكافآت ومزايا رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	لا	لا

12. النتائج:

من خلال تحليل البيانات،
يلاحظ التزام المصارف المشاركة في
الدراسة إلى حد بعيد بالمتطلبات
الواردة بدليل الحوكمة الصادر عام
2010م عن مصرف ليبيا المركزي
وأهمها عدد أعضاء مجلس الإدارة،
دورية اجتماعات المجلس، وجود
أعضاء مستقلين، تكوين لجان
الحوكمة الأساسية ودورية اجتماعات



ذلك ضرورة القيام بمراجعة التشريعات ذات العلاقة لتعزيز التوافق والحد من تضارب نصوص التشريعات العامة والخاصة.

بالرغم من المستوى المرضي لتطبيق متطلبات الحوكمة في المصرف التجاري الوطني إلا أن تأخر البدء في تطبيق الدليل إلى عام 2021م حد من إمكانية قياس تأثيره على جودة البيانات وتحسين محتواها وطريقة عرضها كهدف رئيسي للدراسة. عليه، تم استبعاد المصرف من تحليل محتوى القوائم المالية.

تحليل المحتوى من حيث العرض والتصنيف والافصاح يبين تحسن انتظام نشر البيانات المالية الختامية للمصارف المشاركة بشكل ملحوظ في الفترات المالية اللاحقة لتطبيق دليل الحوكمة. فيما يتعلق بالقوائم المالية المطلوب إعدادها ونشرها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يلاحظ التزام مصرف الجمهورية

اللجان وتوصياتها للمجلس. قد يعزى ذلك إلى صدور الدليل وفرضه من قبل جهة عليا لها سلطة الاشراف والرقابة على المصارف. مع ذلك، يلاحظ التفاوت في تواريخ بدء تطبيق الدليل بين المصارف تحت الدراسة؛ فمصرف التجارة والتنمية بدأ تطبيق الدليل عام 2010م (بمجرد صدوره)، ومصرف الجمهورية في 2012م، بينما لم يطبق المصرف التجاري الوطني الدليل إلا عام 2021م؛ مع الأخذ في الاعتبار أن عدد ممن شاركوا في المقابلات الشخصية يقرون بالقصور وعدم الفعالية في تطبيق الدليل.

كما تبين وجود تعارض بين بعض متطلبات الحوكمة والتشريعات المنظمة لعمل المصارف. فمثلاً، يلاحظ الاختلاف بين التشريعات فيما يتعلق بالحد الأدنى والاعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليه في دليل الحوكمة مع ما ينص عليه قانون المصارف والنظم الأساسية. يتطلب

العام بدلاً من تصنيفها ضمن حقوق الملكية تحت بند فائض أو احتياطي إعادة تقييم الأصول غير المتداولة.

بينت الدراسة تحسناً نسبياً فيما يتعلق بجودة الإفصاح ووجود قصور بالنظر إلى متطلبات دليل حوكمة

المصارف الليبي ومعايير المحاسبة الدولية على حد سواء. أهم أوجه القصور تمثلت في ضعف الإفصاح

عن المخاطر المحيطة بالمصرف، مدى فعالية الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية، المعايير الأخلاقية

المطبقة، المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف، سياسات

توظيف وتدريب العاملين. بالمقابل، وجدت الدراسة اهتماماً متزايداً في الإفصاح عن أهداف المصرف

الاستراتيجية. نسبياً، جودة التقارير المالية من ناحية الإفصاح لمصرف التجارة والتنمية أفضل منها بالنسبة

لمصرف الجمهورية. وهنا تجدر الإشارة

باستيفاء هذا المتطلب (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية)، فيما يعد مصرف التجارة والتنمية قائمتي المركز المالي والدخل فقط.

من حيث التصنيف، تبين ارتفاع درجة التزام مصرف الجمهورية بالمقارنة بمصرف التجارة والتنمية مع

الآخذ في الاعتبار ما تم الإشارة إليه سابقاً من إتاحة معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات المالية للاختيار

بين تصنيف بنود قائمة المركز المالي إلى متداولة وغير متداولة والتي يستخدمها مصرف الجمهورية، أو ترتيبها حسب

سيولتها والتي يستخدمها مصرف التجارة والتنمية. مع ذلك، خلص التحليل إلى وجود انحراف عن معايير

المحاسبة الدولية في معالجة وتصنيف بعض العمليات المالية منها على سبيل المثال تصنيف فائض إعادة تقييم

الأصول غير المتداولة ضمن المخصص

13. خاتمة

حاولت الدراسة استكشاف العلاقة بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية الختامية لعدد من المصارف التجارية الليبية مستخدمة مدخل دراسة الحالات المتعددة. تم تجميع البيانات باستخدام المقابلة الشخصية شبه المنظمة والقوائم المالية للمصارف المشاركة للفترة التالية للبدء في تطبيق دليل الحوكمة. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية من نواحي العرض، التصنيف والافصاح. هذه العلاقة بدأت واضحة لدى المشاركين في المقابلة الشخصية ومن خلال التقارير المالية، بالرغم من وجود بعض القصور في التطبيق. بالإضافة لذلك، أوضحت الدراسة وجود تضارب في بعض التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي، الأمر الذي

إلى عامل آخر هو ملكية مصرف التجارة والتنمية للقطاع الخاص المهتم أكثر بالبيانات المالية وغير المالية عن استثماراته وجدواها.

تربط عديد الدراسات بين ممارسة حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية من حيث العرض والتصنيف والافصاح (عبدالله، 2016؛ البشير، 2017؛ عاد وآخرون، 2018؛ نور الدين وبن زاف، 2019؛ عزوي، 2019؛ لمين، 2021؛ غريب وآخرون، 2020؛ عطية، 2021). تعزز نتائج الدراسة هذه الارتباط إلى درجة كبيرة، حيث أن التزام المصارف المشاركة بمتطلبات الحوكمة قادها إلى زيادة الاهتمام بتحسين جودة ممارساتها وانظمتها الداخلية، والذي نتج عنه تحسن في أنظمة معلوماتها وأهمها المعلومات المالية.



• جبريل، وائل محمد (2018)،
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على
تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف
التجارية الليبية، مجلة أفاق اقتصادية،
المجلد (4) العدد (8): 1- 49.

• حسين، محمد إبراهيم
محمد (2020)، قياس تأثير جودة
التقارير المالية، واليات حوكمة
الشركات، وخصائص المديرين
التنفيذيين على كفاءة القرارات
الاستثمارية، اطروحة دكتوراه غير
منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

• الحربي، آلاء واصل (2021)،
أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير
المالية، مجلة الجامعة الإسلامية
للدراستات الاقتصادية والإدارية، المجلد
(29) العدد (3): 223- 253.

• خيرالله، سليمان إدريس رزق
(2021)، ركائز حوكمة الشركات ودورها
في جودة التقارير المالية، رسالة

يتطلب أجراء مراجعة وتعديلها
وتطويرها بما يحقق الاتساق بينها،
ويخدم القطاع المصرفي بشكل عام.
14.المراجع:

• البشير، زبيدي (2017)،
دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة
التقارير المالية وتحسين الأداء المالي،
أطروحة دكتوراه، جامعة محمد
بوضياف بالمسلة، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

• بن لسود، ياسر عبدالله
احمد (2015)، دور آليات حوكمة
المراجعة في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة،
جامعة النيلين، السودان.

• بوقندورة، رانية (2021)،
حوكمة الشركات ودورها في تحقيق
جودة المعلومات المالية، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة العربي
بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.



- عامر، انس (2020)، تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الاوراق المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- لمين، علون (2021)، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد (5) العدد (8): 48- 68.
- عبدالله، انتصار حسين علي (2016)، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها علي جودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- عثمان، قمر احمد (2016)، أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- الدرياق، أمين مرعي والعبدي عادل عطية (2021)، مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، مجلة دراسات الاقتصادية والأعمال، مجلد (8) العدد (1): 310- 334.
- عطية، متولي السيد متولي (2021)، أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد (3) العدد (1): 32- 95.
- عاد، أسماء، دويس، فوزية، وغوار، منية (2018)، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.



• مكايي، فريد عثمان
(2019)، انعكاس حوكمة الشركات على
جودة التقارير المالية في المؤسسات
الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير
غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة
وعلوم التسيير، الجزائر.

• المطيري، عبدالله (2022)،
اثر تطبيق الحوكمة الالكترونية على
تحسين جودة التقارير الحكومية
باليئات الكويتية، المجلة العلمية
للدراستات والبحوث المالية والإدارية،
مجلد (13) العدد (2): 2101-2133

• نور الدين، احمد قايد وابن
زاف، لبنى (2019)، مساهمة حوكمة
الشركات في تحقيق جودة التقارير
المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث
والدراسات، مجلد (2) العدد (6): 61-

78

• Barakat, A. and Hussainey, K.,
(2013), Bank governance, regulation,
supervision, and risk reporting:

• عزازي، سليم أيمن عطوة
(2019)، مدى تأثير آليات الحوكمة
الداخلية وخصائص المراجع الخارجي
على توقيت إصدار التقارير المالية،
مجلة الفكر المحاسبي، مجلد (23)
العدد (1): 291-333.

• عبدالفتاح، محمد
عبدالرحمن (2011)، نموذج مقترح
لقياس اثر آليات الحوكمة علي جودة
الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية
لشركات المساهمة المصرية، مجلة كلية
التجارة للبحوث العلمية، جامعة
أسيوط، العدد (50): 94-149.

• غريب، احمد، الميهي،
رمضان والجوهري، لطفي (2020)، أثر
آليات الحوكمة الداخلية على جودة
التقارير المالية ومعدل صافي الربح
السنوي بالتطبيق على بعض الشركات
المصرية، المجلة العلمية للدراسات
والبحوث المالية والإدارية، مجلد (7)
العدد (2): 39-64



Evidence from operational risk

disclosures in European banks.

International Review of Financial

Analysis, Vol.30, December: 254- 273.

- Cohen, A. Gaynor, L.

Krishnamoorthy, G. and Wright, A.,

(2011). The Impact on Auditor

Judgments of CEO Influence on Audit

Committee Independence. Auditing A

Journal of Practice & Theory, Vol. 30(4):

129- 147

- Bonetti, P., Magnan, M. and

Parbonetti, A., (2016), The influence of

country and firm—level governance on

financial reporting quality: revisiting

the evidence, Journal of Business

Finance & Accounting, Vol. 43(0):

1059- 1094.